م. خالد سعود كاظم م.م. نايف ذياب حميد د. أحمد محمود علو السامرائي

الملخص

تناول البحث دراسة سياسة مصر الخارجية للمدة ١٩٥٢-١٩٥٥م وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، فضلاً عن سعي واشنطن الحثيث للمحافظة على مصالحها في مصر، مستعملةً شتى الوسائل من ترهيب ومماطلة، بل استعمال أسلوب الحصار الذي كان له الأثر في زعزعة النظام من الداخل.

وتناول البحث الأسباب غير المباشرة لموقف مصر المعارض لميثاق بغداد عام ١٩٥٥م، وآثاره في برنامج تسليح الجيش المصري الذي تمكنت مصر من كسر الحصار التسليحي المفروض عليها بعقد صفقة الأسلحة مع الكتلة الشرقية عام ١٩٥٥م، ثم دراسة موضوع تمويل مشروع بناء السد العالي والوقوف على بداية الدراسات الأولية للمشروع، وصولاً إلى قيام الدول الغربية، والبنك الدولي بسحب العروض التي قدموها لتمويل بنائه.

Abstract

This research deals with the attitude of the United States of America when competed to keep its benefits in Egypt 1952-1955, using different means of terrifying and procrastination even the way of Siege, arriving to the way of convulsion regime inside.

The research deals with indirect reasons for the attitude of Egypt's opposition to the Baghdad Pact in 1955 and its effect in arming Egyptian army when can breaking the armistice siege which is imposed on Egypt, by holding arms deal with the Eastern front in 1955, and standing on the Subject of funding the High Dam project, and inspection on the common cement of the preliminary studies for the project, arriving at the Western States and the affairs that they have made to built it.

المقدمة

يعد إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط من المواضيع البارزة في تاريخ العلاقات الخارجية والسياسية الدولية لما لها من آثار سياسية واقتصادية، بل وحتى على المستوى العسكري وهذا ما اثبتته مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتهاء (**العزلة**) الأمريكية ووثوبها نحو منطقة حرجة وحساسة من العالم ألا وهي ((**الشرق الأوسط**)).

تناول البحث موقف مصر المعارض لميثاق بغداد عام ١٩٥٥م، وآثاره في برنامج تسليح الجيش المصري الذي تمكنت مصر من كسر الحصار التسليحي المفروض عليها بعقد صفقة الأسلحة مع الكتلة الشرقية عام ١٩٥٥م، ثم دراسة موضوع تمويل مشروع بناء السد العالي والوقوف على بداية الدراسات الأولية للمشروع، وصولاً إلى قيام الدول الغربية، والبنك الدولي بسحب العروض التي قدموها لتمويل بنائه.

اعتمد البحث على عدد من المصادر التي أسهمت في إنجازه على هذا النحو، إذ تم استعمال مصادر عديدة اختلفت بمعلوماتها، لكنها أثمرت هذا الجهد بشكله النهائي، ونخص بالذكر منها الوثائق الأجنبية، الأمريكية، والبريطانية، والكندية، ووثائق الأمم المتحدة، فضلاً عن وثائق البلاط الملكي، التي كان لها حضور مميز في البحث لما احتوته من معلومات قيمة لكونها موثقة من وزارات الخارجية، وبعض مذكرات رؤساء الدول التي كانت أطرافاً في تلك الأزمة، وأخص منها على سبيل الذكر، لا الحصر مذكرات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دوايت ايزنهاور، التي تعد من أهم المذكرات التي وثق بها رئيس الولايات المتحدة آنذاك تلك الأحداث، على نحو كامل **Dwight D. Eisenhower** بينما كانت مذكرات رئيس وزراء بريطانيا انتوني آيدن **Anthony Eden** رغم احتوائها على كم هائل من المعلومات لم تخلُ من مغالطات وافتراءات تتعلق بشخصية الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والعديد من الكتب العربية وعلى رأسها كتاب الكاتب السياسي محمد حسنين هيكل ملفات السويس، التي تعد من أهم الكتب الوثائقية التي اعتمد عليها البحث لكون مؤلفها كان في تلك المدة من أبرز المطلعين على أحداث مصر السياسية لتمتعه بصداقة حميمة مع الرئيس المصري آنذاك، فضلاً عن كونه يعمل في أهم مؤسسة صحفية في مصر مركز الأهرام للصحافة والترجمة، بينما احتوى كتاب نحن

وأمريكا على معلومات كاملة عن طبيعة العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر.

يهدف البحث إلى تتبع سياسة مصر الخارجية إبان المدة التي حددتها الدراسة، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها حتى عام ١٩٥٥م.

المبحث الأول: ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢م في مصر وأثرها على سياسة مصر الخارجية:

بعد إعلان الضباط الأحرار ثورتهم في مصر ١٩٥٢م، أصبح تسليح الجيش المصري أمراً ملحاً، بل من ضمن أهدافها التي قامت من أجلها(١).

وفي أول تصريح للقيادة السياسية الجديدة في مصر قال رئيس الوزراء محمد نجيب: **((إن مصر مستعدة للانضمام للغرب في إحدى دفاعاته عن الشرق الأوسط، مقابل حصولها على المعونة العسكرية والاقتصادية))**(٢).

بعد انتخاب الجنرال **(دوايت ايزنهاور)**(٣) **Dwight D. Eisenhower** لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٢م، بدأ وزير الخارجية الجديد **(جون فوستر دالاس)**(٤) **John Foster Dulles** في ممارسة السياسة، التي كان يدعو إليها دائماً وهي سياسة تطويق الاتحاد السوفيتي بالأحلاف الغربية، وقواعدها العسكرية، معتمداً على تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الذري، في وقت لم تكن فيه الصواريخ العابرة للقارات قد ظهر تأثيرها البعيد في سياسة توازن القوى(٥).

وفي ذلك السياق أعطى الوزير الجديد لمنطقة الشرق الأوسط اهتماماً خاصاً، لأن فيها من وجهة نظر السياسة الأمريكية فراغاً تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تملأه بسبب ما لديها من مصالح مهمة هناك(٦).

بدأ دالاس زيارة مهمة لمنطقة الشرق الأوسط كانت مصر أولى المحطات التي توقف فيها، والتي وصل إليها في أيار ١٩٥٣م(٧)، وفي أثناء وجوده فيها دخل في مباحثات رسمية مع جمال عبدالناصر(٨)، تناولت عدة موضوعات، كان أهمها موضوع تزويد مصر بالسلاح، فقال وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت **((إن موضوع بيع السلاح لمصر، يصبح أمراً سهلاً إذا استطاعت مصر، أن تصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية، وحبذا لو كان ذلك الاتفاق في اطار الدفاع الجماعي عن الشرق الأوسط كبديل للمعاهدة المعقودة بين مصر وبريطانيا))**(٩)، ثم

أكد ضرورة إقامة منظومة دفاعية، وأحلاف في المنطقة لمواجهة المد الشيوعي ومحاصرته(١٠).

وهذا يعني أن وزير الخارجية الأمريكية بدأ فعلاً في طرح مشروع الأحلاف الغربية في منطقة الشرق الأوسط، بل طرح شروط بلاده على مصر إذا أرادت فعلاً الحصول على السلاح، فسأل الرئيس المصري جمال عبدالناصر وزير الخارجية الأمريكية قائلاً: **((الدفاع عن الشرق الأوسط ضد من؟ فأجاب (دالاس)، ضد الاتحاد السوفيتي، بالطبع! وقال جمال عبدالناصر، ولكن الاتحاد السوفيتي، بيننا وبينه خمسة آلاف ميل، وهو لم يغز بلادنا، في أي وقت في التأريخ، ثم هو بعيد عنا لا يستطيع، حتى إذا أراد أن يهددنا))**، واستطرد جمال عبدالناصر قائلاً: **((هناك عدو واحد نعرفه الآن في مصر، وهو غاز استعمر بلادنا، منذ أكثر من سبعين سنة، ولم يخرج برغم كل محاولاتنا، وهو ما يزال رابضاً بثمانين ألف جندي، مسلح حتى هذه اللحظة في منطقة خليج السويس... إنني لا أستطيع، أن أحدث المصريين عن خطر الاتحاد السوفيتي، البعيد عنهم خمسة آلاف ميل، وأتجاهل الحديث عن القاتل، المتربص بهم المرابط في قاعدة على بعد كيلو مترات من القاهرة))**(١١).

رفض جمال عبدالناصر مقترح وزير الخارجية الأمريكية رفضاً قاطعاً، مفضلاً الدفاع عن المنطقة عبر اتفاقية الضمان الجماعي العربي(١٢)، ثم قال جمال عبدالناصر:**((إن الدول العربية في المنطقة لن تشترك في أي حلف أو ميثاق يؤثر على كيان الجامعة العربية، ولن تنظر مصر إلى أي مقترح بشأن قيام تنظيم دفاعي، نحن الآن لا نفكر في شيء إلا في جلاء الإنكليز... وبعد الحصول عليه وبعد اطمئنان شعبنا إلى تحقيق أمله الطويل... أن نفكر في أية مقترحات تريدون طرحها للمناقشة معنا))**(١٣).

كان موقف جمال عبدالناصر تجاه العرض الأمريكي ذكياً، إذ أراد بطريقة أو بأخرى إفهام وزير الخارجية الأمريكية إنه يشترط للدخول في مشاريع الأحلاف مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع الحكومة البريطانية بالإسراع في جلاء قواتها عن الأراضي المصرية، وهو الرأي نفسه الذي عبر عنه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية **(دوايت ايزنهاور)** في مذكراته الشخصية بالقول: **((كنت أثق إنه غير مرغوب وغير منطقي، للبريطانيين، بأن يضعوا قوة كبيرة دائمة في أرض حكومة تمتعض بوجودهم، وبين شعب يظهر (عداوة)، لذلك**

شجعت وفوستر البريطانيين، الذين كانوا قد أعلنوا عن عزمهم بتسليم القاعدة إلى مصر بالجلاء التدريجي للثمانين ألف جندي الموجودين هناك))[١٤].

وبعد أن أطلع وزير الخارجية الأمريكية على موقف مصر الرافض للانضمام إلى منظمات الدفاع الغربية، بدأ يتطلع نحو تركيا لقيادة منظمة الدفاع ونقل مركز الثقل من مصر إلى جنوب غرب آسيا بهدف محاصرة الاتحاد السوفيتي[١٥].

وأمام إصرار مصر على رفض فكرة الأحلاف الغربية ما لم تحسم قضية جلاء القوات البريطانية عن أراضيها، استأنفت المفاوضات بشأن الجلاء بين مصر وبريطانيا، في العاشر من شهر تموز ١٩٥٤م، وأثناءها مارست الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على مصر، إذ ربطت بين تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية وبين التوصل إلى اتفاق في المفاوضات مع الحكومة البريطانية من أجل جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس[١٦].

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية على مصر، إذ قررت ربطها بالدول الغربية عن طريق إخضاعها لمخططاتها في المنطقة، لكون مصر تعد المركز الاستراتيجي الرئيس في منطقة الشرق الأوسط، بل إنها الدولة المسيطرة والفاعلة في الوطن العربي في تلك المدة[١٧]، بل كانت تحاول ربط مصر سياسياً واقتصادياً مع الغرب، ثم تستدرجها إلى عقد صلح مع **(إسرائيل)**[١٨].

غير أن الاستجابات المصرية لم تكن سوى مناورات سياسية، أرادت من خلالها الوصول مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق يمكنها من الحصول، بموجبه على شحنات من الأسلحة الأمريكية، وعلى ملايين الدولارات ضمن المعونات الاقتصادية، وبناءً على ما وعدت به حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مصر بتقديم مبلغ أربعين مليون دولار أمريكي، إذ اشترطت على مصر البدء في المفاوضات من أجل ذلك، بعد توقيع اتفاقية الجلاء مع الحكومة البريطانية[١٩].

وعلى الرغم من الرفض المصري لمبدأ الارتباط بمشاريع الأحلاف الغربية، قدّم الرئيس جمال عبدالناصر، تأكيدات مهمة للرأي العام الأمريكي، ففي ٣ آب ١٩٥٤م، أدلى بتصريح جاء فيه:((**إن مصر، تأمل بالحصول على مساعدات مالية وفنية واقتصادية أمريكية، في حالة السلم، ولن تتأخر في طلب المساعدة العسكرية، إذا ما تعرضت مصر إلى خطر خارجي**))، وأضاف:((**إنه يعد نفسه في حالة حرب مع الشيوعية الدولية، وإنه سيوجه سياسته**

للالتقاء بالغرب دون الشرق))[٢٠]، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقرب من مصر[٢١].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر إلى البدء بمشروع الحزام الشمالي[٢٢]، إذ بدأت أولى خطواته في ١٩ شباط ١٩٥٤م، عندما زار وفد باكستاني العاصمة التركية أنقرة برئاسة محمد أيوب خان رئيس وزراء باكستان، أجرى الوفد خلالها مباحثات مهمة مع كبار المسؤولين الأتراك، نتج عنها توقيع اتفاقٍ أولي بين الجانبين، تقرر فيه تبادل البعثات العسكرية، والخبرة الفنية، والمعلومات الخاصة بقضايا الدفاع وإنتاج السلاح، وفي نهاية تلك المباحثات، صدر بيان مشترك أكد أن توقيع الاتفاق النهائي سوف يتم في شهر نيسان من العام نفسه[٢٣].

تم التوقيع على ذلك الاتفاق في الثاني من نيسان ١٩٥٤م، وسمي بالحلف التركي– الباكستاني، فكان أول خطوة نحو استكمال باقي خطوات المشروع الأمريكي للدفاع عن الشرق الأوسط[٢٤].

وفي أعقاب توقيع الاتفاق التركي– الباكستاني، قام وفد من الحكومة العراقية بزيارة إلى باكستان برئاسة الملك فيصل الثاني[٢٥]، وضم الوفد كلاً من رئيس الوزراء نوري السعيد[٢٦]، وعدداً من المسؤولين البارزين، وكانت تلك الزيارة، هي أولى الخطوات التي خطتها الحكومة العراقية، نحو الاشتراك في الحلف التركي– الباكستاني، إذ صرح السفير العراقي في طهران قائلاً: **((إن اشتراك العراق في الحلف العسكري التركي– الباكستاني قد تبلور في الآونة الاخيرة، وخرج من كونه اشاعة، وأصبح شبه مؤكد))**[٢٧].

وإزاء تلك التطورات التي حصلت، ازدادت مخاوف البلدان العربية من انضمام العراق إلى الحلف التركي– الباكستاني، وكان افصاح نوري السعيد عن رغبته في الاشتراك في التحالف تحدوه رغبة جادة، وأبلغ حكومته، بضرورة دراسة الموضوع بهدف الوصول إلى اتفاق نهائي، يمكن الحكومة العراقية من التوقيع على الاتفاق[٢٨].

كانت مصر أكثر الدول العربية التي تخشى انضمام العراق إلى الحلف التركي– الباكستاني، ولأجل تفويت الفرصة على الدول الاستعمارية أوفد الرئيس المصري جمال عبدالناصر وزير الإرشاد القومي صلاح سالم[٢٩] إلى العراق وأجرى الوزير مباحثات مهمة مع المسؤولين العراقيين في مصيف سرسنك، إذ إلتقى الوزير المصري بالملك فيصل الثاني

وولـــي عهده عبدالإله[٣٠]، ونوري السعيد رئيس الوزراء، وتركزت المباحثات على ضـــرورة تقوية ميثاق الضمان الجماعي[٣١].

كانت وجهة النظر المصرية قائمة على ((**إن الدفاع عن المنطقة يجب أن ينبـــع مـــن داخلها، وأن يتم ذلك في إطار جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك الـــتي عقـــدت عـــام ١٩٥٠م**))[٣٢].

أراد الوزير المصري، من الحكومة العراقية ((**أن لا تربط نفسها بأي حلـــف أجنبـــي، حتى يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر وتجلى كافة القوات الأجنبية عـــن جميع الاقطـــار العربية الأخرى ...**)) عند ذلك رد نوري السعيد قائلاً: ((**إن الفقرة الرابعة من اتفاقية الجـــلاء التي كانت تشير إلى عودة القوات البريطانية إلى قاعدة السويس، في حالة تعرض قطر عربي، أو تركيا لأي اعتداء، إن هـــذا الأمـــر لا يحق لكم أن تتصرفوا به لوحـــدكم فبيـــــن تركيـــا وقنـــاة السويس أقطار عربية، لم يؤخذ رأيها**)) ثم أكد على: ((**تجنب عقد المعاهدات الثنائية، وضرورة اشراك الأقطار العربية ذات الشأن في هذا الأمر، فمصر لم تأخذ رأي الأقطار العربية ذات الشأن، واشتركت القوات البريطانية في الدفاع عـــن الأقطـــار العربيـــة، وعـــن تركيـــا، والحكومات العربية لا علم لها بهذا الدفاع المشترك بينكم وبين بريطانيا**))[٣٣].

كان رد رئيس وزراء العراق نوري السعيد واضحاً، مؤكداً على أن العراق ماضٍ فـــي سياسته نحو الاشتراك في الحلف التركي- الباكستاني، غير أنه كان دبلوماسياً حاذقـــاً، إذ عقـــد الطرفان مؤتمراً صحفياً بعـــد انتهاء تلك المباحثات الصعبة، قال فيه صلاح سالم: ((**إننـــا لـــم نقبل أن تكون اتفاقية الجلاء مشروطة بدخول مصر، في تحالف أو دفاع مشـــترك، يجـــب أن نقوي أنفسنا إذا كنـــا مع اليسار، أو مع اليمين، أو على الحياد... وبعدها يمكن أن يكون لنـــا وزن في محيط السياسة العالمية**))[٣٤].

لقد رأى الجانب المصري، في تلك النتيجة التي حققها، تقدماً إيجابياً، إذ اتفـــق البلـــدان على عـــدم الدخول في أية أحلاف أجنبية، بل عقد ميثاق عسكري بين الدول العربيـــة يتقاســـم زعامته كلٌ من العراق ومصر، وتطلبان من الدول الغربية تزويدها بالسلاح اللازم، وأن تعلـــن تلك الدول عن استعدادها للدفاع عن نفسها وعن استقلالها ضد أي هجوم سواء من الداخل أو من الخارج[٣٥].

وحسب ذلك الاتفاق الذي تم بين صلاح سالم ونوري السعيد، سافر نوري السعيد إلـــى القاهرة، في الرابع عشر من أيلول ١٩٥٤م، وجرت مباحثات بين رئيس الـــوزراء العراقـــي،

والرئيس المصري جمال عبدالناصر في السفارة العراقية في القاهرة، وكان جوهر المباحثات، بشأن التهديد الشيوعي للعراق الذي عده نوري السعيد تهديداً جدياً، بينما أصر الرئيس المصري على موقفه في محاربة الأحلاف(٣٦).

ونظراً لاختلاف وجهات نظرهما بشأن الأحلاف الغربية هاجم نوري السعيد مطلب الرئيس المصري بشأن تكوين ميثاق دفاع مشترك بين الدول العربية، إذ قال: ((**أين هي تلك الدول العربية، التي تريدونني عقد ميثاق مشترك للدفاع معها؟! أين هو العالم العربي الذي تريدون مني أن أتفق معه للدفاع عن بلادي... أنا رجل واقعي ولا أحب بأي حال من الأحوال، أن أتعلق بأوهام بينما بلادي، في خطر لا ينقذها منه سوى الارتباط بدول كبرى**))، وأضاف: ((**... نحن في العراق، نشارككم الحساسية بالنسبة لبريطانيا، فقد أحتلت بلادنا، كما أحتلت بلادكم وتأريخنا معها يشبه تأريخكم معها، ولذلك قررت بدلاً من عقد مع بريطانيا اتفاقية أو معاهدة، أن تعقد معها ميثاقاً جماعياً مشتركاً فيه أطراف عدة حتى لا تتمكن بريطانيا من فرض سيطرتها على بلادي، وقد فكرت في أن ينضم إلى هذا الميثاق كل من تركيا وباكستان وإيران، كما لا يخفى عليكم أن هذه الدول إسلامية وأنها تمتلك إمكانيات عسكرية ضخمة جداً... وإنه يهمنا أن نكسب ود وتأييد هذه الدول في خلافنا مع (إسرائيل)... وأنا واثق بأن هذا الطريق سيجلب لنا الكثير من الخير في حل قضية فلسطين**))(٣٧).

المبحث الثاني: صفقة الأسلحة الشرقية عام ١٩٥٥م

في لقاء جمع جمال عبدالناصر مع السفير الأمريكي في القاهرة (**جفرسون كافري**) أشار عبدالناصر إلى الاتصالات التي أجرتها الحكومة السابقة، والتي تمكنت من الاتفاق مع الإدارة الأمريكية على تزويدها بالأسلحة التي دفعت قيمتها (**١٠٠٠٠٠٠٠٠**) مليون دولار أمريكي لضرورات الأمن الداخلي(٣٨)، والتي كان من المؤمل أن تسلم في تشرين الأول ١٩٥٢م كجزء تصل قيمتها إلى (**٥٠٠٠٠٠٠٠**) دولار أمريكي(٣٩)، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تقم بتزويد مصر بأي من الأسلحة المتفق عليها، وفي تطور آخر زار وزير الدفاع الأمريكي (**ويليام فوستر**) **William Foster** القاهرة في تشرين الثاني ١٩٥٢م، وأجرى مباحثات مع المسؤولين المصريين على رأسهم جمال عبدالناصر، وكان متجاوباً مع طلبات المسؤولين المصريين بضرورة تزويد مصر بالأسلحة، وطالبهم بإعداد قائمة وتقديمها رسمياً إلى واشنطن(٤٠).

قدم جمال عبدالناصر طلباً تفصيلياً بما تحتاج إليه مصر من الأسلحة التي تساعدها على تعزيز قدرات الجيش المصري(٤١)، وفي أعقاب تلك الزيارة سافرت بعثة عسكرية مصرية إلى واشنطن برئاسة علي صبري(٤٢)، تهدف إلى إتمام الإجراءات والتوقيع على تلك الصفقة(٤٣)، إلا إن البعثة فشلت في مهمتها بسبب ممارسة الضغط على حكومة الإدارة الأمريكية من قبل بريطانيا و**(إسرائيل)**، إذ كانت بريطانيا ترى أن حصول مصر على الأسلحة من الإدارة الأمريكية يشكل خطراً عليها فربما تستخدمه مصر ضدها في قاعدة السويس(٤٤)، وهذا ما أكده الجنرال **(أولمستيد) Olmsted**، عندما تحدث مع محمد حسنين هيكل(٤٥)، قائلاً: **((لماذا تشترون سلاحاً يكلفكم مالاً طائلاً... الولايات المتحدة تعطيكم سلاحاً بغير ثمن لكن هناك مشاكل لابد أن تساعدنا مصر على حلها وهي في الحقيقة سوف تساعد نفسها كيف نعطيكم سلاحاً وبينكم وبين أصدقائنا البريطانيين خلاف وهم يتصورون -ولهم الحق-، ما دمتم لم تصلوا معهم إلى اتفاق أن هذا السلاح قد يستعمل ضدهم... كيف نعطيكم سلاحاً وأنتم تضيعون وقتكم أمام عدو في داخل المنطقة هو (إسرائيل) في حين إن العدو الحقيقي هو ذلك الذي يهدد المنطقة كلها بما فيها أنتم و(إسرائيل) وأقصد به الاتحاد السوفيتي، ...كيف نعطيكم سلاحاً ويوافق الكونغرس على ذلك إذا لم تنضموا معنا في مقاومتكم للعدو الحقيقي الذي يهدد المنطقة من الخارج والذي هو عدو الولايات المتحدة في نفس الوقت؟ إذاً لابد أن تدخلوا معنا في ترتيبات دفاعية))**(٤٦).

اتضحت الشروط الأمريكية، التي يجب على مصر تنفيذها مقابل الحصول على السلاح، وفي مطلع عام ١٩٥٣م عادت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى للضغط على مصر، إذ قررت تزويد مصر بصفقة أسلحة تصل قيمتها إلى (١٠٠٠٠٠٠٠٠) ملايين دولار أمريكي لكنها لم تقم بتنفيذها بسبب عدم وضوح موقف مصر تجاه سياسة الأحلاف الغربية من السياسة الغربية(٤٧).

وفي مطلع عام ١٩٥٤م، حاولت حكومة الإدارة الأمريكية إقناع الحكومة المصرية إلى عقد اتفاقية أمن متبادل، لكن مصر رفضت ذلك المقترح، لأنها لا تريد أن ترتبط بالإدارة الأمريكية بأي اتفاق ربما يؤدي إلى انضمامها إلى الأحلاف التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشائها في الشرق الأوسط(٤٨)، وفي عام ١٩٥٥م وصلت قضية انضمام العراق إلى حلف بغداد ووقوف مصر ضد ذلك المسعى إلى ذروتها وكانت المناقشات دائرة في مجلس الجامعة العربية بشأن انضمام العراق إلى

الحلف التركي- الباكستاني، وقد حدث تطور قلب الموازين الاستراتيجية عندما قامت القوات **(الإسرائيلية)** بغارة عنيفة على القوات المصرية في غزة، في الثامن من شباط ١٩٥٥م[٤٩]، نجم عنها استشهاد ثمان وثلاثين جندياً مصرياً، وكانت بمثابة رد **(إسرائيلي)** للعرب **((نعم أنتم لا تمتلكون سلاحاً ولا تجدون من يحميكم وأملكم الوحيد، أن تدخلوا (قطعاناً) في حضيرة حلف بغداد))**[٥٠].

وقعت تلك الغارة بعد أربعة أيام من توقيع ميثاق بغداد، وكانت ضمن خطة وضعت في واشنطن، أعلن عنها في أب ١٩٥٤م، وتسمى ببرنامج العام الجديد في السياسة الأمريكية تجاه مصر، وهو يشمل سلسلة من الضغوط على مصر بهدف حملها على تغيير موقفها وسياستها الخارجية[٥١].

كان لتلك الغارة تأثير في تغيير موقف مصر، كلياً باتجاه الغرب وأخذت الأمور تأخذ مساراً أكثر جدية في تزويد جيشها بالسلاح[٥٢]، لذلك التقى الرئيس المصري جمال عبدالناصر بالسفير الأمريكي في القاهرة وقال له: **((بالأمس كنا نطلب شراء السلاح لمواجهة خطر محتمل... والآن نحن نطلب شراء السلاح لمواجهة خطر واقع... وبالأمس كنا نستطيع الانتظار واليوم نحن نطلب رداً محدداً على كل طلباتنا بشراء السلاح... رداً بلا أو نعم))** وأضاف الرئيس المصري جمال عبدالناصر، قائلاً: **((ومهما كان ردكم فأننا سوف نحصل على السلاح))**[٥٣].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال وضع مصر من قضية السلاح لعقد صلح مع **(إسرائيل)**، لأنها وجدت بعد انسحاب القوات البريطانية من قاعدة السويس وفقاً لما جاء باتفاقية الجلاء لعام ١٩٥٤م المعقودة بين بريطانيا ومصر والتي ستجعل **(إسرائيل)** بموجبها وجهاً لوجه مع مصر[٥٤].

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تماطل في قضية تزويد مصر بالسلاح، فمن جهة تشترط على مصر وجود بعثة استشارية تصاحب الأسلحة الأمريكية تكون مهمتها الإشراف والتدريب واستخدام الأسلحة، ومن جهة أخرى تطالب بضرورة تسديد مصر لأثمان الأسلحة بالعملة الأجنبية[٥٥].

أيقن الرئيس المصري جمال عبدالناصر بعد الغارة الإسرائيلية أنه إذا ما حدث اعتداء صهيوني واسع على مصر فإن الدول الغربية تفرض مقاطعة عليها وعلى الدول العربية، وبالمقابل سوف تستمر تلك الدول على تزويد **(إسرائيل)** وامدادها بالمزيد من الأسلحة[٥٦]، وفعلاً

ازدادت التصريحات الصهيونية المعادية للأمة العربية ولاسيما الموجهة إلى مصر، إذ صرح المدير العام لوزارة الدفاع **(الإسرائيلية)** في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٥٥م، قائلاً: ((**إن الصناعات العسكرية (الإسرائيلية)، تنتج أسلحة للتصدير وقد باعت إلى (بورما) عتاداً عسكرياً بقيمة عشرين مليون دولار، وتمتلك (إسرائيل) ما يكفيها من الأسلحة ما يجعلها متفوقة على الدول العربية كافة بفضل التسليح الفرنسي**))[٥٧]، الذي حصلت عليه، مستفيدة من عداء فرنسا تجاه مصر بسبب مساندتها للثورة الجزائرية[٥٨].

ومن جهة أخرى نشر قسم العلاقات العامة في وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً أكد على أن الدول العربية غير قادرة أو مستعدة للقيام بأي عمل حربي ضد **(إسرائيل)**[٥٩]، لأنها حصلت على أحدث الأسلحة، ومن مصادر مختلفة كبريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وكندا، وإيطاليا، إذ لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الوحيد لتزويدها بالسلاح[٦٠].

وفي خضم تلك الأحداث المتسارعة، وجهت الدعوة إلى الرئيس المصري جمال عبدالناصر لحضور **(مؤتمر باندونغ)**[٦١]، من الثامن عشر إلى الرابع والعشرين من نيسان ١٩٥٥م[٦٢]، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت منع ذهاب الرئيس المصري جمال عبدالناصر إلى إندونيسيا للمشاركة في مؤتمر دول عدم الانحياز، إذ أشار أحد رجال المخابرات المركزية الأمريكية للرئيس إلى أن الإخوان المسلمين يحضرون لعملية إغتياله في أثناء الزيارة[٦٣].

لم تثنِ تلك الإشارة الرئيس المصري جمال عبدالناصر عن عزمه مغادرة مصر متوجهاً إلى باندونغ، وشارك في المؤتمر الذي بدأ في الثامن عشر من نيسان ١٩٥٥م[٦٤].

وفي ذلك المؤتمر ألقى الرئيس المصري جمال عبدالناصر كلمة بلاده التي أشارت إلى الوضع الدولي المتأزم، ودعا إلى((**تكثيف الجهود لتهيئة جو من الاستقرار السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واحترام استقلال الدول**))، واضعاً مبادئ خمسة لتحقيق السلام في العالم تتلخص في تنظيم التسليح واحترام ميثاق الأمم المتحدة، والقضاء على التفرقة العنصرية، وإعلان حقوق الإنسان ووقف أساليب الضغط السياسي التي تمارسها الدول الكبرى على الدول الصغرى وتصفية الاستعمار[٦٥].

عد مؤتمر باندونغ ضربة قاسية للغرب، لأنه أكد مبدأ عدم الانحياز، ورفض التكتلات والأحلاف الغربية، ودعم حق دول العالم الثالث في الحرية والاستقلال لصيانة السلام العالمي(٦٦).

أحرزت مصر في مؤتمر باندونغ نصراً سياسياً على أثر موقف الرئيس المصري جمال عبدالناصر الحيادي والرافض للأحلاف والتكتلات الغربية، كما أسهم في الجهود الدولية لتخفيف حدة التوتر الدولي، وتركيز الجهود لإحلال السلام في العالم(٦٧).

وفي أعقاب ذلك المؤتمر أصبح لمصر ثقل في المحافل الدولية(٦٨)، وعلى هامش اجتماعات مؤتمر باندونغ التقى الرئيس المصري جمال عبدالناصر برئيس وزراء الصين **(شواين لاي)**(٦٩) **Shuain Lai**، وأكد له رغبة مصر بالحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتي(٧٠)، فرد رئيس وزراء الصين، بأنه ((**سوف ينقل رغبة، الرئيس المصري إلى قادة الاتحاد السوفيتي، ثم ينقل لمصر الرد**))(٧١).

وفي أعقاب ذلك الطلب، جاء الرد السوفيتي، على لسان السفير الروسي في القاهرة، عندما اجتمع مع صلاح سالم(٧٢)، وقال له: ((**إن الاتحاد السوفيتي يقدر لمصر، أنها رفضت بتصميم أن تجعل من بلادها قاعدة عسكرية في مخطط الغرب، لتطويق الاتحاد السوفيتي وحصاره، ومع إن الاتحاد السوفيتي يقدر أن مصر فعلت ذلك من إصرارها على الاستقلال الوطني الكامل، فإن الاتحاد السوفيتي، لا يشعر بأن ذلك يقلل من عرفانه لموقف مصر، والاتحاد السوفيتي يرى أن أبسط ما يستطيع أن يعبر به عن تقديره، وعرفانه هو أن يستجيب لطلب مصر بشراء السلاح منه**))(٧٣)، حذر السوفيت على لسان زعيمهم **(نيكتا خرشوف)**(٧٤) **Nikita Khrushchev**، المصريين قائلاً: ((**إننا قبلنا بتزويدكم بالسلاح، وسوف يعرف الغرب بالصفقة بلا شك وسوف يثير علينا حملة سياسية دعائية ونحن مستعدون لمواجهتها، لكن فيما يتعلق بكم فنحن نريد أن نطمئن منكم، هل أنتم مصممون على الصفقة؟ ومستعدون لمواجهة الحملات؟ ولهذا أردنا التأكيد من أنه لن يكون هناك تراجع في اللحظة الحاسمة يؤثر على موقف الاتحاد السوفيتي وهيبته**))، ثم رد الرئيس المصري جمال عبدالناصر على رسالة الزعيم السوفيتي، قائلاً: ((**إنني أعرف ما ينتظرني، وعلى استعداد لتحمل المصاعب وأقدر النصيحة الودية من الاتحاد السوفيتي، وأنا مستعد للمضي إلى النهاية في مسألة الصفقة، وفي كل الظروف مادام السوفيت مستعدين**))(٧٥).

وفي أعقاب ذلك أرسل الاتحاد السوفيتي سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي مبعوثاً عنه إلى القاهرة بهدف التفاوض مع القيادة المصرية على صيغة نهائية ومقبولة بين الطرفين، وتقرر تزويد مصر بالسلاح عن طريق الحكومة التشيكوسلوفاكية كغطاء مناسب يجنب الاتحاد السوفيتي إثارة ردود أفعال الدول الغربية[٧٦]، وفي أعقاب ذلك حاولت مصر الحصول على السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية وكشف نياّتها في إمكانية تزويد مصر بالسلاح، وحاولت أن تسرب بعض المعلومات للولايات المتحدة، عن احتمال عقد صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفيتي[٧٧]، عن طريق السفير الأمريكي **(هنري بايرود)** الذي التقى السفير المصري في واشنطن أحمد حسين الذي كان في إجازة في القاهرة في الخامس عشر من آب ١٩٥٥م[٧٨]، غير أن الإدارة الأمريكية لم تعط لتقارير سفيرها في القاهرة أية أهمية، لأنها لم تتوقع قيام الرئيس المصري جمال عبدالناصر بتلك الخطوة بل عدوها مجرد محاولات تهديد فقط[٧٩].

وفي أعقاب ذلك انتقلت المباحثات إلى براغ وقد بدأت تنتشر بصورة واسعة، وكانت إسرائيل أول من استطاع أن يتأكد من صحة تلك المباحثات[٨٠]، ثم وصلت تقارير من أعضاء المخابرات المركزية الأمريكية إلى واشنطن، تؤكد صحة تلك المباحثات، غير أن وزير الخارجية **(جون فوستر دالاس)** لم يصدقها[٨١].

وفي أعقاب ذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منع إتمام الصفقة عندما أوعزت إلى الحكومة المصرية إنها على استعداد لتزويدها بما تحتاج إليه من الأسلحة، لكنها فشلت في تلك الخطوة، لأن محادثات إتمام الصفقة قد أصبحت حقيقية[٨٢].

لقد كان عام ١٩٥٥م، عام نجاح للسياسة السوفيتية التي اعتمدتها مع العرب، وبدأت علاقاتها بهم تزداد من خلال تزويدهم بالمعونات العسكرية والفنية والاقتصادية التي توجهت إلى مصر ابتداءً من العام نفسه[٨٣]، لقد نجحت السياسة السوفيتية في مضاعفة المنافع السوفيتية في المنطقة وكان على رأسها بيع مصر الأسلحة[٨٤].

وعلى أثر تلك الصفقة المصرية الشرقية التي كسر بها العرب احتكار بيع السلاح المفروض عليهم من دول الغرب، وحصول مصر على الأسلحة من المعسكر الاشتراكي، والتي عرفت باسم **(صفقة الأسلحة الشرقية)** في نهاية عام ١٩٥٥م[٨٥].

حاولت وزارة الخارجية الأمريكية إيفاد مبعوث إلى الحكومة المصرية يحذرها من المضي في سعيها إلى إتمام الصفقة[٨٦]، إذ اتصلت السفارة الأمريكية بمكتب الرئيس المصري

جمال عبدالناصر تطلب تحديد موعد للقاء المبعوث الأمريكي **(كيرمت روزفلت) Kermit Roosevelt** الذي سيصل إلى القاهرة(٨٧).

لكن الدبلوماسية المصرية كانت أسرع من الدبلوماسية الأمريكية، إذ فوتت الفرصة على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أعلن خبر إتمام تلك الصفقة في يوم السابع عشر من أيلول ١٩٥٥م، في أثناء حفل افتتاح معرضٍ للصور أقامته إدارة الشؤون العامة في القوات المسلحة المصرية، وبذلك الإعلان يكون قد سد الطريق أمام التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية الهادفة إلى احتواء تلك الصفقة ومن ثم إفشالها(٨٨).

وفي ظل تلك الحالة غير المتوقعة من العلاقات المصرية- السوفيتية، أعلن الرئيس الأمريكي **(دوايت ايزنهاور)** عن قلقه الشديد، لأنها ستؤدي إلى زيادة التوتر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بحسب تعبيره، فبعث برسالة إلى قادة الاتحاد السوفيتي يحذرهم من نتائج تلك الصفقة(٨٩).

ومن جانب آخر، فقد أحس **(انتوني إيدن) Anthony Eden** رئيس وزراء بريطانيا بمرارة كبيرة بسبب تلك الصفقة، وشعر بأن عبدالناصر خدعه وسخر منه ما كان له أثر بارزٌ في تبلور موقف **(انتوني إيدن)** السلبي تجاه الرئيس المصري جمال عبدالناصر(٩٠)، على أن **(جون فوستر دالاس)** وزير الخارجية الأمريكية، هو الآخر مغتاظ من نجاح مصر في تخطي الحواجز التي رسمها هو وحكومته، ووصفها بأنها أخطر إجراء وقع منذ حرب فيتنام(٩١)، فقرر بذل قصارى جهده في سبيل منعها(٩٢)، لذلك أوفد مبعوثاً عنه إلى القاهرة هو **(كيرمت روزفلت)**، الذي حمل معه إنذاراً إلى الحكومة المصرية يهددها فيه بوقف جميع أنواع المساعدات الأمريكية، بل ربما قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ومحاصرة السواحل المصرية ومصادرة أي سفينة تحمل أسلحة متوجهة إلى مصر(٩٣).

وفي أثناء زيارة المبعوث الأمريكي إلى القاهرة كان سفير مصر في واشنطن أحمد حسين هو الآخر يزور بلاده، وقابل الرئيس المصري جمال عبدالناصر ليعرف موقف مصر، إذ سئل من السفير الأمريكي في القاهرة، فدار حديث مهم مع الرئيس جمال عبدالناصر قال فيه الرئيس: **((قل له أننا عقدنا صفقة لشراء سلاح من روسيا... وذلك لا يمكن أن يكون مفاجأة له، لأني قلتها أمامه بنفسي. فقال السفير: ولكن..(جواتيمالا)(٩٤)، يا سيادة الرئيس... لقد حاصروا شواطئها وغزوها عندما فعلت ذلك قبلنا ...))**(٩٥).

وقال الرئيس جمال عبدالناصر: ((**جواتيمالا، هناك في أمريكيا اللاتينية... ونحن في العالم العربي –هناك شيء وهنا شيء آخر– وقال السفير: ولكن الأسطول الأمريكي السادس موجود في البحر الأبيض... فقال الرئيس جمال عبدالناصر: وماذا يستطيع الأسطول الأمريكي السادس بالنسبة لنا؟ فقال السفير: قد يوقف السفن القادمة إلينا؟ فقال الرئيس: سفننا ليس عليها شيء... واذا استوقفوا سفن غيرنا فلن تكون المشكلة معنا**))[٩٦].

كان موقف الحكومة المصرية موقفاً شجاعاً، إذ لم تعط أهمية للتهديدات الأمريكية التي نقلها مبعوث وزير الخارجية، والتي باءت بالفشل[٩٧].

سبب إعلان مصر نجاح صفقة الأسلحة الشرقية ردود أفعال الدول الغربية الاستعمارية، إذ قدم سفراء كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، في القاهرة احتجاجاتهم على تلك الصفقة وطالبوا الحكومة المصرية بإلغائها[٩٨].

لكن الحكومة المصرية صمدت أمام كل وسائل الضغط التي مورست تجاهها، إلاّ أن الإدارة الأمريكية لم تستسلم، إذ قررت إيفاد مبعوث جديدٍ إلى القاهرة هو **(جورج ألن) George Allen** مساعد وزير الخارجية الأمريكية وذلك لمقابلة الرئيس المصري جمال عبدالناصر بهدف إقناعه بالعدول عن إتمام الصفقة وكان يحمل إنذاراً مكتوباً موجهاً إلى الحكومة المصرية يحمل التهديدات نفسها التي نقلها المبعوث الأول[٩٩].

وفي القاهرة رتبت السفارة الأمريكية موعداً للمبعوث الأمريكي مع الرئيس المصري جمال عبدالناصر، غير أنه تضمن شروطاً هي: إن الرئيس على استعداد لاستقبال المبعوث، لكن الصفقة مع الاتحاد السوفيتي، قد أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن مناقشتها مع أي طرف أجنبي، إن مصر ليست مستعدة لسماع إنذار أمريكي، وإن تحدث بذلك **(جورج ألن)** فإنه سوف يطرد من مكتب الرئيس، ثم إن الرئيس المصري هو بنفسه، سوف يقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية[١٠٠]، وحين لم تثمر المساعي الأمريكية لإيقاف الصفقة، صرح وزير الخارجية الأمريكية **(جون فوستر دالاس)**، قائلاً: ((**لا يمكن توجيه انتقاد ما إلى الدول التي تحاول أن تحصل على السلاح لحمايتها، وبخاصة إذا ما شعرت بأنها مهددة ولكن لا يعني هذا إن أمنها يتحقق عن طريق اتباع أسلوب التسابق في التسليح**))[١٠١].

كان ذلك يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقف ضد ضمان أمن مصر، وعلى أساس ذلك عقد مجلس الأمن القومي الأمريكي اجتماعاً لبحث تداعيات عقد مصر لصفقة الأسلحة مع المعسكر الشرقي، وعدّها من أخطر المشكلات التي أثارها الاتحاد السوفيتي في

وجه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومن جهة أخرى فقد طلب رئيس الوزراء البريطاني **(انتوني إيدن)** من هيئة أركان حرب الدفاع، أن تدرس النتائج والآثار المترتبة على نجاح تلك الصفقة، وقد وضعت الهيئة تقريراً مبدئياً جاء فيه ((**إن الصفقة أدت إلى انقلاب في هيكل الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، وإن الاتحاد السوفيتي قفز فوق حلف بغداد، وأصبح له وجود سياسي مؤثر في قلب الشرق الأوسط، أي في القاهرة**))[١٠٢]، لذلك قررت بريطانيا الرد على الإجراء السوفيتي بتجهيز **(إسرائيل)** بصورة سرية بطائرات ميتور البريطانية[١٠٣].

وفي الخامس والعشرين من شهر تشرين الأول ١٩٥٥م بدأت أولى علامات رد الفعل الدولي تجاه نجاح الصفقة عندما عقد اجتماع في باريس، ضم وزراء خارجية دولة الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، لبحث القضية من جميع جوانبها وتقرر الوقوف بوجه توجهات الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية[١٠٤].

تمكن الاتحاد السوفيتي من ايجاد مكانٍ لسياسته في المنطقة العربية عن طريق دعمه للثورات، واتخاذه في بعض الأحيان المرونة في التعامل الدولي، بعدما أدرك الخصوصية الوطنية[١٠٥].

لم تقف الدول الثلاث مكتوفة الأيدي أمام النجاح السوفيتي في عقد صفقة الأسلحة مع مصر، لذلك بحثت القضية مجدداً في السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٥م في مؤتمر جنيف، إذ حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، الضغط على الاتحاد السوفيتي، ليتوقف عن إرسال الأسلحة إلى مصر، وذلك تضامناً مع مبادئ مؤتمر جنيف، وتم بحث القضية مع وزير خارجية الاتحاد السوفيتي لكنه رفض جميع تلك الضغوط[١٠٦].

وعندما لم يستجب الاتحاد السوفيتي، ومصر لرغبات الدول الغربية وجهت الولايات المتحدة الأمريكية بياناً في الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٦م، دعا إلى اتخاذ إجراءات من شأنها إيقاف صفقة الأسلحة، والسيطرة على سباق التسلح حتى لو استخدمت القوة لوقف تدفقها[١٠٧].

لقد ألقت الولايات المتحدة الأمريكية باللوم على الاتحاد السوفيتي لخلقه أزمة دولية في الشرق الأوسط، إذ أذكت سياسة التسليح فيه، من خلال عقده تلك الصفقة التي حولت العلاقات المصرية من الغرب إلى الشرق.

المبحث الثالث: مفاوضات تمويل بناء السد العالي عام ١٩٥٥م

في حقيقة الأمر أرادت الحكومة المصرية بناء السد العالي في مدينة أسوان قبل عام ١٩٥٥م، إذ كانت تلك الفكرة مطروحة قبل الثورة[١٠٨]، وفي أثناء زيارة وزير الخارجية الأمريكية إلى مصر عام ١٩٥٣م، طرحت عليه فكرة بناء السد العالي وطلبت الحكومة المصرية مساعدة بلاده على تمويل بناء ذلك السد[١٠٩]، لذلك قرر مجلس قيادة الثورة المصرية في الثامن من تشرين الأول ١٩٥٤م البدء بدراسة فكرة بناء السد العالي بهدف تأمين شروط متطورة وحديثة للزراعة[١١٠].

ولأجل ذلك تم تكليف المهندسان موسى عرفة وحسن زكي، بوضع التصاميم الأولى للمشروع بمساعدة الشركات الأجنبية، مثل الكسندرا جيب البريطانية، وسورجيه الفرنسية، وهاتشيف تاوندت مرند الألمانية[١١١]، وبمشاركة كبار مهندسي الطاقة الكهربائية، في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد تلك الدراسة الطويلة ارتأت الحكومة المصرية في عام ١٩٥٥م أن تقوم بإنشاء السد في مدينة أسوان من أجل تحسين وزيادة مساحة الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية، إذ إن المشروع سيصبح كبير الأثر في حياة مصر، لذلك تقدم المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بدراسة المشروع، غير أنه أعطى ملاحظاته حول مضامينه وأدرك المجلس الفائدة الكبيرة التي ستحصل عليها مصر منه[١١٢]، إلا أن الحكومة المصرية لم تكن تمتلك النقد الكافي لتمويل بناء ذلك السد لذا طلبت من البنك الدولي مساعدتها في إتمام المشروع[١١٣]، وفي أعقاب ذلك قام وزير الخارجية الأمريكية، **(جون فوستر دالاس)** بوساطة بين البنك الدولي والحكومة المصرية حث خلالها البنك الدولي على تقديم المساعدة[١١٤].

ومن جانب آخر، ناقشت وزارة الخارجية الأمريكية، مع وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، في بداية شهر تشرين الثاني ١٩٥٥م، قضية تمويل بناء السد العالي، إذ بدأ **(جون فوستر دالاس)** وزير الخارجية الأمريكية مقتنعاً بأن أسلوب تخويف الرئيس المصري جمال عبدالناصر غير مجد وأن أسلوب الترغيب قد يكون أقرب إلى التحقق، وافق وزير الخارجية على أن تعرض الولايات المتحدة على مصر مساعدتها على تنفيذ مشروع السد العالي ولم يكن في ذلك بريئاً كل البراءة وإنما كانت له مقاصد من أهمها[١١٥]:-

- إن أية مساعدة في السد العالي هي مساعدة سلام، فهي تختلف عن مساعدة شراء الأسلحة، التي تعد مساعدة حرب وتدمير وهدفه دعائي لموازنة تأثير صفقة الأسلحة السوفيتية ويغطي عليها.
- إن اتجاه مصر إلى بناء السد العالي سوف يفرض عليها التزامات كثيرة، ومن حق الذين يقدمون المساعدة لها أن يحصلوا على تعهد بعدم شرائها سلاحاً من الاتحاد السوفيتي، وتكون الصفقة التي تمت هي الأولى والأخيرة.
- إن السد العالي مشروع طويل الأجل، وهو طبقاً للتقديرات الأمريكية السرية لا يمكن إتمامه إلا بحدود خمسة عشر عاماً، وهي في هذه المدة تكون أطوع لإملاءاتنا.
- إن المشروع سوف يشد اهتمام جمال عبدالناصر إلى الداخل، ويبعده عن الوطن العربي.

هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المساعدة لبناء السد العالي إلى اشغال مصر مدة زمنية عن المخططات الغربية، وتبعد في الوقت نفسه احتمال قيام مواجهة عربية مع الكيان الصهيوني، بل ترمي أيضاً إلى جعل الاقتصاد المصري في حالة مهزوزة، وبهذه الطريقة تجعل مصر غير قادرة على شراء المزيد من الأسلحة الشرقية[١١٦].

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر جنيف الذي عقد في السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٥م، إلى حث الحكومة البريطانية على المشاركة في تمويل بناء السد العالي، فأبدى وزير خارجية بريطانيا رغبة بلاده في المشاركة[١١٧]، وعلى أساس ذلك بدأت مشاورات مكثفة بين البنك الدولي ووزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية، بهدف دراسة الإمكانات المتوافرة لدى الأطراف الثلاثة للإسهام في تمويل المشروع[١١٨].

وفي أعقاب تلك المباحثات خرج البنك الدولي بتقرير أشار إلى أن السد العالي يمثل أهمية كبيرة في اقتصاد مصر، وإنه سوف يساهم في رفع الدخل القومي الزراعي بمقدار **٤٠%**، وأنه سيزيد دخل الحكومة المصرية إلى جانب الحصيلة المنتظرة من بيع الأراضي المستصلحة، وأنه سيزيد بالدخل القومي زيادة سنوية تزيد على ثلث تكاليف المشروع، فضلاً على نحو عشرة مليارات كيلو وات/ ساعة من الطاقة الكهربائية، وإن ريع المشروع يسمح لمصر بالاضطلاع بأعبائها المالية والوفاء بجميع التزاماتها[١١٩].

يقع السد العالي على بعد أربعة أميال من سد أسوان ويبلغ ارتفاع السد **٢٦٤** قدماً وطوله يعادل طول سد أسوان بمقدار **١٣.٤** مرة، أما ما يخزنه السد العالي، من المياه فيعادل

٢٥ مرة من طاقة سد أسوان، من خلال بحيرة طولها **٣٠٠** ميل[١٢٠]، ويحقق السد العالي، توسعاً في الزراعة بمساحة تقدر بمليون فدان مع تحويل أرض مساحتها **(٧٠٠٠٠٠٠)** ألف فدان إلى الري المستديم، أي زيادة المساحة المزروعة نحو **٣٠%**[١٢١]، وكذلك يؤدي إلى تحسين مشروع كهرباء خزان أسوان والذي يمنح مصر إمكانية خلق وتوسيع الصناعات الثقيلة[١٢٢].

تسابقت الدول الأجنبية في تقديم عروضها إلى مصر لتمويل بناء السد العالي ففي السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٥م قدم الاتحاد السوفيتي عرضاً لتمويل بناء السد العالي[١٢٣]، وتمكن جهاز الاستخبارات البريطانية من كشف ذلك العرض[١٢٤]، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التصريح علانيةً بأنها ترفض رفضاً قاطعاً مشاركة الاتحاد السوفيتي في تمويل بناء السد العالي[١٢٥].

وفي السابع عشر من كانون الأول ١٩٥٥م أعلنت مصر عن تقديم الاتحاد السوفيتي عرضاً، لتمويل بناء السد العالي مقابل قيام مصر بتزويد الاتحاد السوفيتي بالقطن المصري[١٢٦].

وفي أعقاب ذلك أعلنت كلٌ من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا استعدادهما لتقديم مساعدة مالية قدرها **(٧٠٠٠٠٠٠٠٠)** مليون دولار[١٢٧]، وعلى أثر ذلك الإعلان حضر رئيس البنك الدولي **(يوجين بلاك)** إلى مصر في شهر حزيران ١٩٥٦م، للتفاوض مع الجانب المصري على مقدار القرض الذي تريد الحكومة المصرية الحصول عليه من البنك الدولي[١٢٨]، قد عبر الرئيس المصري جمال عبدالناصر موقفه تجاه تلك المساعدات، بالقول: **((عادت بي الذاكرة إلى عام ١٨٥٤م حين جاء [فرديناند دي لسبس]**[١٢٩]**، إلى مصر وحصل على امتياز حفر قناة السويس، فقد قال البنك الدولي [إنه مستعد لإقراضنا مبلغ ٢٠٠ مليون دولار مدة خمس سنوات ونحن نصرف خلالها ٣٠٠ مليون دولار، ولكنه لم يضمن أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أكثر من ٧٠ مليون دولار وعلى هذا الأساس بدأوا يضعون الشروط، وظهر الفخ] نأخذ ٧٠ مليون دولار، فيعرض علينا شروطه، وإما أن نقبل أو يتوقف المشروع، ويضيع ما أنفقناه ويتحكمون فينا ...))**، ومعنى ذلك **((أن يرسل البنك من يجلس مكان وزير المالية، ومن يجلس مكان وزير التجارة ومن يجلس مكاني أنا... هذا هو الفخ الذي انكشف، ومن هنا كان كلما تحدث [يوجين بلاك] يعود بي التفكير إلى عام ١٨٥٤م))**[١٣٠].

ويعود سبب فشله إلى ما حمله من شروط غربية كانت تريد أولاً التدخل في مسألة المياه بين السودان ومصر، وثانياً التدخل في شؤون مصر الداخلية، ولاسيما نظام الانتخابات، فضلاً عن تأكد البنك الدولي من مقدار ما ستحصل عليه مصر من المعونات بالعملة الأجنبية، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرض فائدة مقدارها **٥.٥%**، وأن لا تقوم مصر بالحصول على دين خارجي ولا تعقد أي اتفاقية مع أي طرف آخر إلا بموافقة البنك الدولي(١٣١).

لقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً أخرى على مصر، إذ استغلت حاجة مصر للمساعدات في بناء السد العالي، في طرح مشروع سلام بين مصر و**(إسرائيل)**(١٣٢)، وهكذا ربطت الولايات المتحدة الأمريكية مشاركتها في تمويل بناء السد العالي بشروط ثقيلة على مصر(١٣٣).

كان الرئيس المصري جمال عبدالناصر مفاوضاً ذكياً يعرف النتائج البعيدة المدى لتلك الخطة الغربية التي تريد ربط مصر بسياسة معينة إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما إذا أراد إجراء أي تعديل على سياسته وعدّت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك التعديل لا يتفق مع مصالحها، وعند ذاك يجب على الرئيس المصري أن يتدبر أمر المال(١٣٤).

وفي الحقيقة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد تحقيق أهداف سياسية من وراء تمويل السد العالي، ذلك ما دفع مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى أن يقول للسفير المصري في الولايات المتحدة الأمريكية ((**أعلنوا رسمياً امتناعكم عن عقد أي صفقة جديدة من السلاح مع السوفيت، ثم مارسوا نفوذكم في الشرق الأوسط بهدف عقد صلح مع [إسرائيل]، إذا كنتم راغبين في بناء السد العالي**))(١٣٥).

وعندما تعثرت المباحثات التي أجراها رئيس البنك الدولي مع المصريين بعث وزير الخارجية الأمريكية **(جون فوستر دالاس)** مبعوثه **(كيرمنت روزفلت)** إلى مصر لإجراء مزيداً من المباحثات، وبعد محاولات صعبة تمكن من تخطي أهم تلك العقبات(١٣٦)، وهي عدم ارتباط مصر بأية قروض أجنبية طوال مدة إنجاز المشروع، وأن يكون للبنك الدولي حق مراجعة ديون مصر الخارجية لكي لا تعقد مزيداً من صفقات الأسلحة مع تشكوسلوفاكيا(١٣٧).

وعلى الرغم من موافقة مصر على تلك الشروط، التي عدت تدخلاً في شؤونها الداخلية، تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مفاجئ من خلال تغير وجهة نظر وزير خارجيتها

(جون فوستر دلاس) عندما قال: **((إن جمال عبدالناصر، قد أهان الولايات المتحدة الأمريكية، عندما عقد صفقة الأسلحة وتحدى ندائي الذي حمله مبعوثي [جورج ألـن]، فلمـاذا تكافئـه الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك [التمرد] بمساعدته على بناء السد العالي، وبمـا أنـه لا يزال يحاول شراء المزيد من السلاح من السوفيت، لقد أغاض حلفاءنا البريطانيين والفرنسيين عندما دعم الثورة في الجزائر، وحتى حلفاؤنا الصغار في بغداد، وأنقرة، وطهران، وكراتشي، يقولون لقد أثبت جمال عبدالناصر، أمام شعوبنا إن [التمرد] على السياسة الأمريكية أكثر نفعاً من الولاء لها))**[١٣٨].

وهنا لابد من الاشارة إلى ما ذكره رئيس وزراء بريطانيا **(انتوني إيدن)** في مذكراتـه عندما قال: **((كان علينا أن نحسب حساب أوضاع حلفائنا وفي مقدمتهم العراق، الذي كان له احتياجاته أيضاً، لأن حكومته كانت تشكو من البداية من أن مصر قد أخذت من الغـرب عـن طريق التهديد والوعيد، أكثر ما أخذه العراق عن طريق التعاون، إن كل ما أخذه العـراق لـم يتعد ثلاثة ملايين جنيه وبعض الدبابات بينما كانـت مصـر علـى وشـك ان تأخـذ السـد العالي))**[١٣٩].

تضافرت عدة عوامل عملت على تعثر قضية تمويل بناء السد العالي، إذ كانت سياسـة الرئيس المصري جمال عبدالناصر التحررية سبباً في قيام الحكومتين الأمريكيـة والبريطانيـة بمحاربة عملية تمويل بناء السد العالي[١٤٠].

لقد تزامنت قضية تمويل بناء السد العالي، مع العديد من الأحداث المهمـة التـي كـان لمصر فيها حضور مميز، ففي شهر نيسان ١٩٥٥م عقد مؤتمر باندونغ في أندونيسيا وأعلنـت مصر فيه عن انضمامها إلى سياسة الحياد ومن ثم عدم الانحياز[١٤١].

وفي السابع عشر من أيلول ١٩٥٥م أعلنت مصر عن نجاح صفقة السلاح مـع الكتلـة الشرقية التي كسرت من خلالها حظر تصدير الأسلحة الذي كان تفرضه الدول الغربية، وفـي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا[١٤٢]، ثم جاء السادس عشر مـن أيـار ١٩٥٦م، ليزيد حدة الصراع بين مصر والدول الغربية الاستعمارية عنـدما اعترفـت مصـر بالصين الشعبية[١٤٣]، ذلك الاعتراف الذي كان له أبعاداً وأهدافاً سياسية واقتصادية، أما السياسية فهي تتمثل بأن الصين في عام ١٩٥٦م لم تكن عضواً في الأمم المتحدة، فهـي غيـر ملزمـة بتطبيق أي حظر تصدير للأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط والدول العربية خصوصاً، ومن ثمّ يمكنها من القيام بتلك العملية بدلاً من الاتحاد السوفيتي العضو الدائم فـي الأم المتحـدة، وأمـا

الاقتصادي فيتمثل في كسب مصر ستمائة مليون صيني، فضلاً عن كسبها سوقاً واسعة لمنتجاتها وأهمها القطن الذي طالما كانت الدول الغربية الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا تتخذه دائماً وسيلة ضغط على مصر(١٤٤).

وعلى الصعيد الإقليمي برزت مصر بكونها دولة ذات ثقل في النظام العربي، وتزعم الرئيس المصري جمال عبدالناصر حركة القومية العربية، بل إنه أصبح ممثلها الرسمي، وإزاء تلك السياسة المصرية لم تعد هناك قضية دولية إلا لمصر فيها كلمتها المميزة، ما أدى إلى زيادة سخط الدول الغربية على مصر ورئيسها(١٤٥)، ومن جانب أخر فقد زادت مصر من عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الاشتراكية، ووقوفها إلى جانب حركات التحرر في شمال أفريقيا التي تعدها الولايات المتحدة الأمريكية قواعدها على امتداد الساحل الشمالي الأفريقي(١٤٦).

لقد أدركت الدول الغربية وقع الهزيمة التي أصابتها في معاركها مع مصر، لذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية سحب عرضها بتمويل بناء السد العالي، في التاسع عشر تموز ١٩٥٦م(١٤٧)، ثم تبعتها الحكومة البريطانية بعد يوم من إعلان الأولى سحبها للعرض، غير أنها لم تدرك أنها بدأت آخر معاركها السياسية والعسكرية، في المنطقة العربية(١٤٨)، ثم تبعها البنك الدولي في الرابع والعشرين من شهر تموز من العام نفسه بسحب عرضه(١٤٩)، ويتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد سوّغت خطوتها تلك بعدم حصول اتفاق بين الدول الواقعة على نهر النيل، وأن قدرة مصر على تكريس مواردها لضمان نجاح المشروع أصبح شيئاً غير مؤكد أكثر من الوقت الذي قدم فيه العرض(١٥٠)، وبذلك عللت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سحب عرضها لتمويل بناء السد العالي، إذ قالت وزارة الخارجية: ((**إنها غير واثقة من قدرة مصر على إيفاء القرض**))(١٥١).

واستقراءً للأحداث كان هناك سبباً ذا أهمية، وهو أن السد العالي، سوف يؤدي في حالة إتمامه إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالقطن، من شأنه أن ينافس قطن الولايات الجنوبية في أمريكا(١٥٢).

تعددت الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب عرض تمويل بناء السد العالي، لكن السبب الحقيقي، هو موقف الحكومة المصرية المعادي للغرب الاستعماري الذي كانت تعبر عنه دائماً من خلال تصريحات رئيسها جمال عبدالناصر ولاسيما حثه للزعماء العرب على اتباع خطاه في كسر الحصار التسليحي المفروض على المنطقة العربية(١٥٣).

وفي العودة إلى البداية نجد أن الأسباب السابقة هي ذات تأثير ولكن جوهرها وقوف الدول الغربية الاستعمارية في وجه التنمية في مصر، التي كان محورها السد العالي، وهو السبب الحقيقي لسحبها العروض التي سبق أن تقدمت بها(١٥٤).

لقد أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن مصر لا يمكن إبعادها عن المعسكر الاشتراكي، وكانت تعلم أن التصريحات المصرية هدفها استخدام كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لتحقيق مصالحها، لذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لقطع جميع المساعدات التي تمنحها لمصر حتى الغذائية منها(١٥٥).

وعندما نحلل نص تصريح وزير الخارجية الأمريكية **(جون فوستر دالاس)**، عندما قال: **((لقد كنت أرثى للسفير المصري... المسكين وكأنه تلقى ضربة حجر كبير فوق رأسه، ولكني سعيد باتخاذ هذا القرار، وإعلانه لقد توصلت إلى ضرورة إعلان قرارنا بسرعة، فقد كنت قد اطلعت على تصريح للسفير المصري، قال فيه [إن حكومته، قبلت شروطنا] وكان لابد أن نسبقهم قبل أن يتمكنوا من إحراجنا))**، وأضاف: **((لقد كان التوقيت أكثر من مناسب، إن ناصر كان مجتمعاً في بريوني(١٥٦)، مع تيتو(١٥٧)، ونهرو(١٥٨)، وكان هؤلاء ينادون بما يسمونه عدم الانحياز، يملؤون الدنيا [طنيناً] ...))**، يبدو من كلام وزير الخارجية الأمريكية أنه كان متحاملاً على الرئيس المصري، فأراد توجيه ضربة له تؤدي إلى زعزعة نظام الثورة، وإنهاء أو إفشال مشروع السد العالي(١٥٩).

الخاتمة

إن أبرز ما يمكن استنتاجه من هذا البحث هو أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الأزمة قد ظهر منذ بداياتها الأولى، فقد حاولت كلٌّ من بريطانيا، وفرنسا، التشبث بقوة لمواجهة أعاصير الحرب الباردة، لكنهما لم تستطيعا، لذلك قررتا العمل على الثأر من موجه السياسة المصرية الرئيس جمال عبدالناصر، من خلال إعطاء الثقة الكاملة لما تمليه عليهما الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها كانت ثقة عمياء أوصلتهما إلى الهاوية.

بينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باللعب على ورقة مواجهة المد الشيوعي ومحاصرته، وإعطاء كامل الثقة لعبقري وموجه السياسة الأمريكية آنذاك وزير خارجيتها **(جون فوستر دالاس)** الذي مزج في أسلوبه الدبلوماسي شيئاً من التحامل، على الرئيس المصري جمال عبدالناصر، فما كان همه سوى توجيه ضربة قاسية لمصر أملاً منه في أن يفقد الرئيس جمال عبدالناصر صوابه.

كانت السياسة الأمريكية، هي التي تحرك مجريات الأمور، وما كانت الأطراف الثلاثة الكبرى، سوى أدوات تستخدمها للوصول إلى نتائج هي افترضتها مسبقاً، ولكل نتيجة تحصل مكاسب رغم اختلافها عن النتائج الأخرى، فهي مفيدة لها ورغم كل أخطاء **(جون فوستر دالاس)** تشبثت في سعيها الهادف إلى اظهار صورتها بمظهر المنقذ، الذي خلص المنطقة من شبح حرب كبرى عندما قادت الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة، ومنذ بدايتها حتى وصولها إلى أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالرغم من سعي خصمها الاتحاد السوفيتي إلى الظهور على مسرح الدبلوماسية، لكنه لم يستطع الصمود في وجه الدبلوماسية الأمريكية، بالرغم من أنه شريكٌ رئيسٌ في أسباب ما وصلت إليه الدبلوماسية الأمريكية من نجاح.

ومن هنا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحسن إدارة الأزمة الذي أعطاها صورة حسنة أمام العالم، إلاّ أنه بالرغم من رغم زيف تلك الصورة ظهرت بهيئة المدافع عن حقوق شعوب العالم ولاسيما الشعب العربي الذي نال من بريطانيا، وفرنسا، و**(إسرائيل)**، أبشع ما نال، في حين أظهرت الشيوعية بصورة العدو الرئيس للقومية العربية.

الهوامش

(١) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، بيروت، دار النهار، ١٩٧٢، ص٦١.

(٢) يفغيني بريماكوف، الولايات المتحدة والنزاع العربي- الإسرائيلي، بيروت، ١٩٧٣، ص٧٠.

(٣) **دوايت إيزنهاور:** عسكري أمريكي، ولد في ولاية تكساس في ١٨٩٠م، وتخرج في أكاديمية ويست دينين عام ١٩١٥م، ومن كلية الأركان في تكساس ١٩٢٩م، وعندما هاجمت اليابان بيرل هاربر في ٧ كانون الأول ١٩٤١م، رقي إلى رئيس أركان والمساعد الأول في هيئة الأركان، عين قائداً للقوات الأمريكية في الجبهة الأوربية عام ١٩٤٤-١٩٤٥م، فاز في منصب الرئاسة عام ١٩٥٢م، وتوفي في ٢٨ آذار ١٩٦٩م.

Encyclopedia, Brittan, Op. Cit., vol.6, P. 490.

(٤) **جون فوستر دالاس:** سياسي أمريكي، ولد عام ١٨٨٨م، في الولايات المتحدة الأمريكية، تولى وزارة الخارجية، في عهد الرئيس إيزنهاور، قاد حرباً ضد الشيوعية وسياسة عدم الانحياز، كان هو العقل المدبر لسياسة الأحلاف الغربية في منطقة الشرق الأوسط.

Encyclopedia, Brittan, Op. Cit., vol.6, P. 490.

(٥) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص٧٧-٧٨.

(٦) محمد حسنين هيكل، قضية السويس آخر المعارك في عصر العمالقة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص٧٢.

(7) Department of State Foreign Relation of The United State 1952-1954, Part 2, PP. 3-18;

نقلا عن: عهود عباس أحمد، موقف الولايات المتحدة من أزمة السويس عام ١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٣، ص٣٨.

(٨) **جمال عبد الناصر:** عسكري وسياسي مصري، ولد عام ١٩١٨م، عين ضابطاً برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٨م، اشترك في معركة القناة عام ١٩٥١م، وفي ١٨ حزيران ١٩٥٢م أعلنت الجمهورية فأصبح عبد الناصر نائب رئيس الوزراء، وفي ٢٣ حزيران ١٩٥٦م انتخب رئيساً لجمهورية مصر بعد إجراء انتخاب عام. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٩١.

(٩) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص٨٠-٨١.

(١٠) جون فوستردلاس، حرب أم سلام، القاهرة، ١٩٥٧، ص١٥٣-١٥٥.

(١١) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص٧٧-٧٨.

(12) Department of State Foreign Relation of the United State, 1952-1954 Part 1, PP. 3-18.

(١٣) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص٨٠-٨١.

(١٤) دوايت ايزنهاور، مذكرات ايزنهاور، ترجمة: هوبرت بونغمات، بيروت، ١٩٦٩، ص١٥-١٦.

(١٥) أورنست جفري، واشنطن تخرج من الظل، السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦، القاهرة، د.ت، ص٥٠.

(١٦) عهود عباس أحمد، المصدر السابق، ص١٩.

(١٧) .أ. بريسون توماس، العلاقات الدبلوماسية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤-١٩٧٥، ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥، ص٤٤٢.

(١٨) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص٦١.

(19) Department of State, American Foreign Policy, 1950-1955, Basic Document's vol.11, P. 223;

نقلاً عن: عهود عباس أحمد، المصدر السابق، ص٢٠.

(٢٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٢١.

(٢١) المصدر نفسه، ص٢١.

(٢٢) **الحزام الشمالي:** يعني خطاً يضم تركيا، وإيران، وباكستان، التي تؤلف مظهره الرئيسي، مع المؤخرة العربية التي تضم العراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، للمزيد من التفاصيل ينظر: ميشيل ايدونيدس، فرق... تخسر...، ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، د.ت، ص١٢٩.

(٢٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة ٣١١/٤٩٤٢ كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي بتاريخ ٢١/حزيران/١٩٥٤م، الاتفاق التركي- الباكستاني/ وثيقة ٢، ص٤.

(24) The Stebbins And The Research staff of the Council oh Foreign Relations, New York, 1956, P. 319.

(٢٥) **فيصل الثاني:** ولد في بغداد في الثاني من مايس ١٩٣٥م، أبوه غازي الأول ملك العراق إبن الملك فيصل الأول مؤسس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م، أمه الأميرة عالية بنت الملك علي بن الحسين عم الملك غازي الأول، توفي والده وهو في سن الخامسة من عمره، تولى عرش العراق في الثاني من مايس ١٩٥٣م، مات مقتولاً في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م، للمزيد من التفاصيل ينظر: سالم هاشم عباس أبو دلة، العراق في عهد الملك فيصل الثاني ١٩٥٣-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٠٤.

(٢٦) **نوري السعيد:** ولد في بغداد عام ١٨٨٨م، كان والده موظفاً في دائرة الأوقاف، حصل على رتبة ملازم عام ١٩٠٦م، اشترك في حرب ليبيا عام ١٩٠٩م، وحرب العراق ضد الإنكليز عام ١٩١٤م، ثم أسر والتحق بالثورة العربية، تولى مناصب عدة في الدولة العراقية، وعندما كان رئيساً للوزراء وقع المعاهدة العراقية- البريطانية الرابعة، التي بموجبها دخل العراق عصبة أيار، ولعب دوراً رئيساً في توقيع الملف العسكري الثلاثي العراقي – التركي – الباكستاني. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢م، بغداد، ١٩٨٧، ص١٥-٧٥؛ ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، بيروت، ١٩٦٥، ص٥٤-٧٦.

(٢٧) د.ك و. ملفات البلاط الملكي ملفة ٣١١/٤٩٤٢ كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي بتاريخ ١/أيار/١٩٥٤م، حديث السفير العراقي في طهران، وثيقة ٢، ص١٥.

(28) F.O 371/1133813, Dispatch From British Embassy, Baghdad, no 8, of Aprill,14,1954, P. 1.

(٢٩) **صلاح سالم:** ولد عام ١٩٢٠م في السودان، تخرج في الكلية العسكرية في عام ١٩٣٨م، وتخرج في كلية أركان الحرب ١٩٤٨م، ساهم في تنظيم الضباط الأحرار، وشارك في ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٨م، عين وزيراً للإرشاد القومي في مصر، شارك في مؤتمر باندونغ ، عام ١٩٥٥م، قدم استقالته في عام ١٩٥٥م، وفي عام ١٩٥٦م، تولى رئاسة جريدة الشعب، توفي في عام ١٩٦٣م. للمزيد من التفاصيل ينظر: ايغور بيليايسف وافغيني بريماكوف، مصر في عهد جمال عبدالناصر، ترجمة: عبد الرحمن الحسني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص٣٤-٣٥.

(٣٠) **عبد الإله:** هو عبد الإله بن الملك علي إبن الحسين، ملك الحجاز، ولد عام ١٩١٣م، تعلم في مدرسة فكتوريا في الاسكندرية، عاش في بلاط الملك فيصل الأول في العراق، تزوجت أخته عالية من الملك غازي، وبعد وفاة زوجها، أصبح عبد الإله وصياً على إبن أخته، الذي كان في الرابعة من عمره، لجأ مع نوري السعيد إلى السفارة الأمريكية، في بغداد، على أثر اندلاع حركة عام ١٩٤١م، مات مقتولاً يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م على أثر الثورة التي أطاحت بالحكم الملكي. للمزيد من التفاصيل ينظر: طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٠، ص٦-٢٣.

(٣١) وزارة الثقافة والارشاد، قال الرئيس جمال عبد الناصر، مجموعة خطب وأحاديث، دار الهلال، القاهرة، د. ت، ص٧٦.

(٣٢) صلاح الدين إسماعيل الشيخلي، العلاقات المصرية العراقية بين عامي ١٩٥٢-١٩٦١م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون السياسية- جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص١٣٠-١٣٢.

(٣٣) أحمد فوزي، المثير من أحداث العراق السياسية، بغداد، ١٩٨٨، ص٢١٠.

(٣٤) جمال مصطفى مردان، عبد الناصر والعراق ١٩٥٢-١٩٦٣، ١٩٩٠، ص٤٠.

(٣٥) د. ك .و، ملفات البلاط الملكي ملفة ٣١١/٣٦٧٧، كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي بتاريخ ٢/أيلول/١٩٥٤م، زيارة نوري السعيد لمصر، وثيقة ٦٢، ص١٣٦-١٣٩.

(٣٦) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص٢١٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٢١٦.

(٣٨) وليد محمد سعيد الأعظمي، نوري السعيد والصراع مع عبد الناصر، منشورات وتوزيع المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٠.

(٣٩) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص٦٠.

(٤٠) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص٦٧-٦٨.

(41) Department of state Foreign Relation of the united states, 1952-1954, part 2, P. 234;

نقلاً عن: عهود عباس أحمد، المصدر السابق، ص٣٧.

(٤٢) أحمد حمروش، قصة ٢٣ يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص٦٦.

(٤٣) وزارة الثقافة والارشاد القومي، خطب وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر، ص١٦٧١.

(٤٤) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص٩٢.

(٤٥) محمد الطويل، لعبة أيار وعبد الناصر، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٦٦.

(٤٦) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨١، ص٣٣٧-٣٣٨.

(٤٧) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص٩٣.

(٤٨) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الاستعمار في القرن العشرين، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص٩٩-١٠٠.

(٤٩) محمد إبراهيم فضة، السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط، الجامعة الأردنية، ١٩٦٠، ص١٨.

(٥٠) أورنست جفري، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٥١) حسن مصطفى أحمد، مذكراتي السياسية في واشنطن، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٨.

(٥٢) نجلاء أبو عز الدين، عبد الناصر والعرب، ترجمة يوسف سعيد الصباغ، القاهرة، ١٩٨١، ص٢٣٩.

(٥٣) ألفريد ليلينتال، هكذا يضيع الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٥٧، ص١١٩.

(٥٤) نسيب الاختيار، مصر الثورة، بيروت، ١٩٥٨، ص٧٤.

(٥٥) محمد إبراهيم فضة، السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط، الجامعة الأردنية، ١٩٦٠، ص١٨.

(٥٦) أورنست جفري، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٥٧) حسن مصطفى أحمد، مذكراتي السياسية في واشنطن، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٨.

(٥٨) نجلاء أبو عز الدين، عبدالناصر والعرب، ترجمة: يوسف سعيد الصباغ، القاهرة، ١٩٨١، ص٢٣٩.

(٥٩) ألفريد ليلينتال، المصدر السابق، ص١١٩.

(٦٠) نسيب الاختيار، مصر الثورة، بيروت، ١٩٥٨، ص٧٤.

(٦١) **مؤتمر باندونغ:** هو مؤتمر عقد في مدينة باندونغ في أندونيسيا، إذ وجهت الدعوة إلى (٢٩) دولة آسيوية وأفريقية مستقلة ومحايدة في سياستها الخارجية وكانت الهند والصين ومصر ويوغسلافيا من أهم أقطاب المؤتمر، رفض المؤتمر سياسة الاحلاف ودعا إلى مقاومتها وأكد الاستقلال الوطني وأوصى بعزل **(إسرائيل)** عن المجتمع الآسيوي والإفريقي. محمد المعتصم سيد، صلاح سالم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص٧٨-٧٩.

(٦٢) عامر حسن ثابت الخشالي، حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي دراسة مقارنة في موقفهما من القضايا العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية سابقاً، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية حالياً، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨، ص١٠؛ ألفريد ليلينتال، المصدر السابق، ص٩٦.

(٦٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ط٣، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٤٢-٣٤٣ .

(٦٤) سنان صادق حسين الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر ١٩٥٢-١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٢١٦.

(٦٥) محمد المعتصم سيد، المصدر السابق، ص٨٧.

(٦٦) ر.ك– كارنبحيا، الفجر العربي، ج١، تقديم بقلم عبد الناصر، ترجمة: حمزة الشيخ ومحمد عبدالله الشفقي ووديع روفائيل، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٠٨.

(٦٧) سيد أحمد عثمان، دراسات في الشرق الأوسط، مصر، د.ت، ص١٩٢.

(٦٨) منشورات الشركة الشرقية للطباعة والاعلان المحدودة، قناة السويس ماضيها وحاضرها، بغداد، د.ت، ص٤١.

(٦٩) **شواين لاي:** سياسي صيني، ولد عام ١٨٩٦م، في أسرة صينية ثرية انضم إلى صفوف الحركة الثورية المطالبة بتحرير الصين، من النفوذ الأجنبي، فسجن وبعد الافراج عنه سافر إلى باريس عام ١٩٢٠م لإكمال دراسته، وفي عام ١٩٢٤م، عاد إلى الصين في احد الاقاليم الشمالية، وبعد قيام الحكومة الشيوعية الصينية عام ١٩٤٩م، اختير رئيساً لأول مجلس وزراء، ووزيراً للخارجية، زار القاهرة عام ١٩٦٣م. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص٦٩٤.

(٧٠) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص٨٠.

(٧١) المصدر نفسه، ص٨١.

(٧٢) صحيفة الحوادث، بغداد، حزيران، ١٩٥٦، ص٢.

(73) C.I.A, Research Reports the middle East 1954-1976. Reel 2/men From- General International. Ayahs to the S.s., August 25, 1955, P. 6.

نقلاً عن: سنان صادق حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(٧٤) **نيكتا خرشوف:** سياسي روسي، وهو نيكتا برجيفتش خرشوف، ولد في ١٧ نيسان ١٨٩٤م، كان في صباه راعياً، ثم التحق في عام ١٩١٨م، بالجيش الأحمر وبعد الحرب العالمية الأولى، واصل دراسته فألتحق بأكاديمية الفنون الحربية في موسكو عام ١٩٢٩م، وفي عام ١٩٣١م، انتخب سكرتيراً للجنة الحزب الشيوعي في إحدى الوحدات في موسكو، ومنذ ذلك التاريخ بدأت صلته بستالين، وتدرج في مناصب الحزب ففي عام ١٩٤١م، انصرف إلى حرب العصابات فمنح رتبة جنرال، وفي عام ١٩٤١م، تولى رئاسة الوزراء في جمهورية أوكرانيا، وفي ٢٧ آذار ١٩٥٨م، أصبح رئيساً للاتحاد السوفيتي. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص٤٩٤.

(٧٥) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص٨١-٨٢.

(76) C.I.A, Research Reports the Middle East 1954-1976. Reel 2/men From Airp Hiliph– Treyiseto mr–fisher Howe, September, 1955, P. 10.

نقلاً عن سنان صادق حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٤٥.

(٧٧) محمد حسنين هيكل، العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨، ص٢٧-٢٨.

(78) C.I.A, Research Reports Reel 2/men From OIR Pnill Ph – Treyise to my –Fisher How, September, 1955, P. 11.

نقلا عن: سنان صادق حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(٧٩) ولتون وين، ناصر العرب، البحث عن الكرامة، ط٢، نقله إلى العربية: لجنة الأساتذة الجامعيين، بيروت، ١٩٦٨، ص١٠٨.

(٨٠) محمد حسنين هيكل، عبدالناصر والعالم، ص٧٩.

(٨١) مايلز كوبلاند، لعبة أيار، ترجمة: مروان خير، بيروت، ١٩٦٩، ص١٦٥.

(٨٢) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص٧٩.

(٨٣) محمد حافظ إسماعيل، أمن مقر القوي في عصر التحديات، القاهرة، ١٩٨٧، ص٥٠؛ محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٢٦٠.

(٨٤) أورنست جفري، المصدر السابق، ص٤٢٧.

(٨٥) مصطفى الحناوي، سياسة روسيا بعد ستالين، دار زيارة للطباعة، القاهرة، د. ت، ص١١٠.

[٨٦] طارق عبدالله سعيد بن دحمان، دور الكيان الصهيوني في الصراع الدولي على الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية سابقاً، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية حالياً، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص١١٤.

[87] Robert R.Bowie, suez 1956, Oxford University Press, London, 1974, P. 12.

(٨٨) دوايت ايزنهاور، المصدر السابق، ص١٨؛ محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص٩٧.

[٨٩] المصدر نفسه، ص١٨.

[٩٠] ميثاق بيات عبد الضيفي، أنتوني إيدن والقضية المصرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية- جامعة تكريت، ٢٠٠١، ص١١٧؛ محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٦٠.

[٩١] **حرب فيتنام ١٩٦٥-١٩٧٥م:** نزاع بين دولتي فيتنام الشمالية والجنوبية دخلته الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب فيتنام الجنوبية، أسفر ذلك النزاع عن توحيد شطري البلاد، بعد انتصار الشمالية، بلغ عدد الضحايا (١,٨٠٠,٠٠٠) جندي قتيل ونحو ٤ ملايين مدني بين قتيل ومشوه. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالله العلايلي وآخرون، المنجد في الاعلام، المكتبة الشرقية دار الكتب الثقافية، بغداد، ٢٠٠١، ص٣٨٨.

[٩٢] دانكوس هيلين كارير، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة: عبدالله اسكندر، بيروت، ١٩٨١، ص٨١.

[٩٣] محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص٨٢.

[٩٤] **جواتيمالا:** هي احدى جمهوريات أمريكا الوسطى اللاتينية، تطل على المحيط الهادي حصلت فيها انقلابات سياسية خطيرة عدة، فهي أول دولة من نصف الكرة الغربي، اقامت نظاماً شيوعياً، عندما أنتخب الدكتور جوزيف اريفالو رئيساً للجمهورية في عام ١٩٤٥م، في اثناء الحرب اليابانية الأمريكية ، ثم خلفه جوزمات عام ١٩٥١م، ثم حدث انقلاب عسكري بقيادة الكولونيل أرماس في حزيران ١٩٥٢م، الذي نصب نفسه رئيساً للجمهورية، لكنه قتل عام ١٩٥٧م، للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص٤١٨.

(٩٥) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص١٠٠.

[٩٦] المصدر نفسه، ص٩٩-١٠٠.

(٩٧) محمد حسنين، عبد الناصر والعالم، ص٨٢.

(٩٨) محمد حافظ إسماعيل، المصدر السابق، ص٥٠.

(٩٩) محمد حسنين هيكل، قصة السويس آخر المعارك في عصر العمالقة، ص٨١.

(١٠٠) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، المصدر السابق، ص١٠١؛ محمد حسنين هيكل، قصة السويس، ص٥٣.

(١٠١) عهود عباس أحمد، المصدر السابق، ص٥٣.

(١٠٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٦٨.

(103) Hugh Thomas, The Suez Affair, weidenfeld And Colson, London, 1967, P. 20.

(104) Lloid, Selwin-suez 1956, Apersonal Account, London Jonathan-cape. 1978, P. 29.

(١٠٥) محمود سالم السامرائي، استقلالية السياسة الخارجية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والاعلام سلسلة دراسات، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤، ص١٢٣.

(106) Department of state American Foreign Policy Current Document 1956, The Near and middle East and Africa (washing ton), P. 586.

نقلاً عن: عهود عباس أحمد، المصدر السابق، ص٥٧.

(١٠٧) طارق البشري، مصر في أطار الحركة العربية، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٣)، ٧ تموز، ١٩٧٨، ص٢١.

(١٠٨) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص٨٠.

(١٠٩) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، المصدر السابق، ص١٠٩.

(١١٠) علي الجرتيلي، المصدر السابق، ص١٠٧.

(١١١) ايفان كرفرين، سد أسوان العالي، ترجمة: عصمت عبد الحميد، مراجعة: مصطفى الشهابي، مصر، د.ت، ص٧.

(١١٢) فوزي رياض فهمي، أهمية الشرق الأوسط العربي الاقتصادية في السياسة الدولية، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٩٠-١٩١.

(١١٣) جمال مصطفى مردان، المصدر السابق، ص٥٠.

(١١٤) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٧٧٧.

(١١٥) محمد حسين هيكل، نحن وأمريكا، ص١٠٩.

(١١٦) أورنست جفري، المصدر السابق، ص٢٥٤-٢٥٥.

(١١٧) سنان صادق حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٥٣.

(118) Department of State, American Foreign Policy, Current Document 1956, P. 603.

(١١٩) على الجرتيلي، المصدر السابق، ص٨٥.

(١٢٠) لسلى حريز، السد العالي فوق النوبة، ترجمة: حسين الحوت، مراجعة: حمدي حافظ، مصر، د.ت، ص٢٦.

(١٢١) محمد حسين أمين، السد العالي ثورة شاملة، مصر، د.ت، ص١٤.

(١٢٢) محمد رشيد، التطور الاقتصادي في مصر، ج٣، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣، ص٢٩٦.

(١٢٣) ترينس روبرتسون، المصدر السابق، ص٩٨.

(١٢٤) أحمد يوسف، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات عبد الناصر، ج٣، القسم الأول ١٩٥٨- ١٩٥٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٨٣٥.

(١٢٥) صلاح بسيوني، مصر وأزمة السويس، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٣.

(١٢٦) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص٥٦.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص٥٦.

(١٢٨) نداء مطشر صادق، التخلف في العالم الثالث مع دراسة التجربة المصرية ١٩٥٢-١٩٧٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون السياسية والسياسة- جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص١٣٠.

(١٢٩) **فرديناند دي لسبس:** فرنسي من مواليد ١٨٠٥م، كان والده قنصلاً لفرنسا في شمال أفريقيا بعد الحملة الفرنسية على مصر، بنى والده علاقات مع باشوات مصر، تمكن فرديناند دي لسبس من الحصول على امتياز حفر قناة السويس من محمد سعيد باشا عام ١٨٥٤م. للمزيد من التفاصيل ينظر: خضير نعمان هادي العبيدي، قناة السويس، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٥، ص٢٥-٢٨.

(١٣٠) عزيز السيد جاسم، مقتل جمال عبد الناصر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٥، ص١١٠.

(١٣١) لطفي عبدالقادر، المصدر السابق، ص٢٢٤-٢٢٥.

(١٣٢) عصمت سيف الدولة، هل كان عبد الناصر ديكتاتور، بيروت، ١٩٧٧، ص٢٦٥.

(١٣٣) أورنست جفري، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(١٣٤) عزيز السيد جاسم، المصدر السابق، ص١١٠.

(١٣٥) صلاح الدين إسماعيل الشيخلي، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(١٣٦) أورنست جفري، المصدر السابق، ص٣٦٣.

(١٣٧) محمد حسنين هيكل، قصة السويس آخر المعارك في عصر العمالقة، ص١٠٣.

(١٣٨) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص١٠٩-١١٠.

(١٣٩) انتوني ايدن، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(١٤٠) حسن نافعة، مصر والصراع العربي- الإسرائيلي، من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٦، ص٢٣.

(١٤١) وئام شاكر غني عطرة، المصدر السابق، ص٧٤.

(١٤٢) محمد فوزي، حـــرب السويس، ترجمة مختار الجمال، دار الشرق، القاهرة، ١٩٨٧، ص٤١.

(١٤٣) سنان صادق الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٥٤ .

(١٤٤) إبراهيم شريف، الشرق الأوسط، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والآثار، ١٩٦٨، ص١٩٩-٢٠٠.

(١٤٥) مصطفى طيبة، حرب التحرير الوطنية، الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٧٨.

(١٤٦) جمال سليمان أبو السعود، قناة السويس ماضيها وحاضرها ومستقبلها، القاهرة، ١٩٥٦، ص٢٠٧.

(١٤٧) نور الدين حاطوم، التاريخ الدبلوماسي، دمشق، مطبعة دمشق، ١٩٦٢، ص٣٨٨.

(١٤٨) جمال مصطفى مردان، المصدر السابق، ص٥٩.

(١٤٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٧٧٦.

(١٥٠) محمد عبدالرحمن برج، المصدر السابق، ص٣١٩-٣٣٣.

(١٥١) الشركة الشرقية المتحدة، قناة السويس ماضيها وحاضرها، المصدر السابق، ص٤٧.

(152) Department of State, American Foreign Policy Current Document 1956. PP. 604.

نقلا عن: عهود عباس، المصدر السابق، ص٦٩.

(١٥٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٧٧٦.

(١٥٤) محمد حسنين هيكل، لمصر... لا لعبد الناصر، القاهرة، الدار السياسية، ١٩٧٦، ص٥٨.

(١٥٥) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص١٣٣.

(١٥٦) **بريوني:** قرية يوغسلافية، وهي المقر الصيفي للرئيس تيتو، اقترن اسمها بالاجتماعات التـــي عقـــدت بهـــا، ومهدت لعقد مؤتمرات دول عدم الانحياز، عقد مؤتمر بيريوتي الأول ما بين ١٢-٢٠ تموز ١٩٥٦م. للمزيـــد من التفاصيل ينظر: أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(١٥٧) **تيتو:** عسكري وسياسي يوغسلافي، اسمه الحقيقي المارشال جوزيف بروز، اشتهر بإسم تيتو الذي أشتق من حرفي التاء اللذين كان يوقع بهما اسمه على مقالات صحفية، أبان الحرب العالمية الثانية، ولد عام ١٨٩٢م بإحدى قرى كرواتيا، أسر في الحرب العالمية الأولى في روسيا وسجن عام ١٩٢٨م، لاشتراكه في الحركة الشيوعية، في عام ١٩٣٧م، انتخب سكرتيراً للحزب الشيوعي في عام ١٩٥٣م، وانتخب رئيسا للجمهورية في عام ١٩٥٥م. أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص٣٤٧.

(١٥٨) **جواهر لآل نهرو:** زعيم وسياسي هندي، ولد عام ١٨٨٩م، أوفد إلى انكلترا للدراسة في مدرسة هيرو وجامعة كمبردج، بعد عودته إلى الهند اشتغل في المحاماة، في عام ١٩١٨م انضم إلى حزب المؤتمر، وفي عام ١٩٤٥م، دخل السجن بسبب نشاطه السياسي المعادي لبريطانيا، انتخب رئيساً للحزب عام ١٩٤٢م، تميزت سياسته بالنزعة الاشتراكية، انتخب رئيسا للوزراء عام ١٩٤٧م، اشترك في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥م، توفي عام ١٩٥٩م. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص١٣٠٧.

(١٥٩) محمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، ص١١٦.